

أثر الحوكمة على عمل المصارف الإسلامية في القانون العراقي والأردني

إعداد الطالب

أيمن مهدي صالح الجبوري

الرقم الجامعي: (2016203030727)

إشراف

الدكتور عبدالله حميد الغوييري

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في القانون

جامعة الإسراء

كلية القانون

عمان - الأردن

2019

تفويض

أنا الموقع أدناه أيمن مهدي صالح الجبوري أفوض جامعة الإسراء بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات والمؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم بحسب التعليمات النافذة في الجامعة.

التوقيع : 


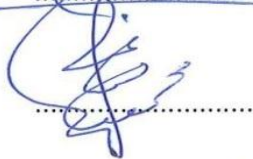

التاريخ : ١٩/٥/٢٠٢٣

قرار لجنة المناقشة

نوقشت رسالة الماجستير للطالب ايمن مهدي صالح بتاريخ 29 / 4 / 2019 والموسومة بـ
" أثر الحكومة على عمل المصارف الاسلامية في القانون العراقي و الاردني "

وأجيزت بتاريخ 29 / 4 / 2019.

أعضاء لجنة المناقشة :

التوقيع	الاسم :
	د. عبدالله الغويري
	د. محمود الشوابكة
	د. احمد سليمان زايد
	عضواً خارجياً / جامعة البلقاء التطبيقية

الإهداء

وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تَبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ⁽¹⁾

أهدي هذا العمل المتواضع

إلى والدي الغالي حفظه الله

إلى والدتي عرفاناً لها بالجميل

إلى زوجتي الصابرة المثابرة

إلى أبنائي الذين ملأ حُبهم العقل والقلب...

(1) سورة النحل، الآية 89

شكر وتقدير

الحمد لله الذي بنعمه تتم الصالحات، إني أتقدم بالشكر الجزيل والامتنان العظيم لمشرفي وأستاذي الفاضل الدكتور عبدالله حميد الغويري، الذي أشرف على رسالتي وقدم لي النصح والتوجيه، جزاه الله خير الجزاء.

كما أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى السادة أعضاء لجنة المناقشة، الدكتور عبدالله الغويري (رئيساً ومشرفاً) والدكتور محمود الشوابكة (عضواً داخلياً) والدكتور أحمد سليمان زايد (عضواً خارجياً) جامعة البلقاء التطبيقية لتفضلهم بمناقشة هذه الرسالة وإبداء ملحوظاتهم وتوصياتهم القيمة التي سيكون لها الأثر البارز في إخراج هذه الرسالة إلى شكلها المميز بإذن الله.

الباحث

أيمن مهدي صالح

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
أ	تقويض.
ب	قرار لجنة المناقشة.
ج	الإهداء.
د	شكر و تقدير.
هـ	فهرس المحتويات.
ز	ملخص.
1	مقدمة.
4	مشكلة الدراسة.
5	أهمية الدراسة.
6	أهداف الدراسة.
6	منهجية الدراسة.
7	هيكلية الدراسة.
9	الدراسات السابقة.
12	الفصل التمهيدي المصارف الإسلامية
17	المبحث الاول: نشأت المصارف الإسلامية وتطورها التاريخي.
22	المطلب الاول: مفهوم وأهداف المصارف الإسلامية.
30	المطلب الثاني: تطور عمل المصارف الإسلامية.
35	المبحث الثاني : خصائص المصارف الإسلامية.
44	المطلب الاول: الفرق بين المصارف الاسلامية والمصارف التقليدية.
47	المطلب الثاني: معوقات عمل المصارف الاسلامية.
52	الفصل الثاني الحوكمة في المصارف الإسلامية العراقية
60	المبحث الأول: مفهوم حوكمة المؤسسات وأهميتها .

الصفحة	الموضوع
65	المطلب الأول: الإطار القانوني لحوكمة المصارف في العراق.
73	المطلب الثاني: المعوقات التي تواجه حوكمة المصارف في العراق.
80	المبحث الثاني: أهمية تطبيق مبادئ الحوكمة في المصارف الإسلامية العراقية.
88	المطلب الأول: دور الحوكمة في رفع كفاءة المصارف الإسلامية.
93	المطلب الثاني: التطبيقات العملية للحوكمة في المصارف الإسلامية العراقية.
105	الفصل الثالث: الحوكمة في المصارف الإسلامية الأردنية
112	المبحث الأول: الحوكمة وخصوصية العمل المصرفي في المصارف الإسلامية في الأردن .
119	المطلب الأول: الإطار القانوني لحوكمة المصارف الإسلامية في الأردن.
123	المطلب الثاني: التحديات التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي في الأردن.
130	المبحث الثاني: تعزيز ودعم الحوكمة في القطاع المصرفي الإسلامي في الأردن.
136	المطلب الأول: مبادئ الحوكمة في المصارف الأردنية.
142	المطلب الثاني: محددات ومعايير الحوكمة في المصارف الإسلامية الأردنية.
149	أوجه المقاربة بين القانون العراقي والقانون الأردني في تطبيق حوكمة المصارف الإسلامية.
156	الخاتمة
158	النتائج
161	التوصيات
164	المصادر والمراجع
181	ملخص باللغة الانجليزية

المخلص

أثر الحوكمة على عمل المصارف الإسلامية في القاتون العراقي والأردني

إعداد الطالب: أيمن مهدي صالح الجبوري

إشراف: الدكتور عبدالله حميد الغويري

تعد الحوكمة عاملاً من عوامل الكفاءة المؤسسية حيث تتطرق الدراسة إلى أثر الحوكمة في المصارف الإسلامية لكل من العراق والأردن، محاولين بذلك الوصول إلى ما تتميز به المصارف الإسلامية في كلا البلدين، وكيف يمكن أن تستفيد هذه المصارف من هذه النظرية. إن حوكمة المصارف الإسلامية يساعد على إمكانية صياغة استراتيجية عامة للمصارف الإسلامية بهدف إيجاد حلول للتحديات الداخلية والخارجية التي تواجه هذه المصارف. والحوكمة فكرياً حديثاً بدأ تداوله في دوائر عديدة في العراق والأردن في إطار تطبيق هذا الفكر العالمي لتحسين مستوى الأداء الإداري واستخدامه كأداة اقتصادية لتحسين المسار الاقتصادي المحلي، فهي بمثابة استراتيجية شاملة ترسم هيكلية عمل الشركات والمصارف في إطار استخدام نظام أخلاقي وإداري ومالي رشيد يؤهل اقتصاديات هذه الشركات والمصارف إلى اقتصاد السوق، ويتحول بالاقتصاد الوطني للاقتصاد التنافسي، ويقضي على الفساد ويحقق الاستقرار والنمو. هدف الدراسة جعل المصارف الإسلامية بغنى عن تطبيق مبادئ الحوكمة؛ مادامت تعاليم الشريعة الإسلامية تضم كل تلك المبادئ من عدالة وشفافية ومسؤولية ومسائلة.

وترتكز الحوكمة على مجموعة من المبادئ الرئيسية العامة تمكّن من استنتاج هياكل عمل لتطوير اقتصاديات الشركات والمؤسسات والبنوك، هذه المبادئ الأربعة هي: المسؤولية⁽¹⁾ والشفافية⁽²⁾ والمسائلة⁽³⁾ والعدالة⁽⁴⁾، ويمكن تطويع هذه المبادئ لأي شركة أو مصرف، ومن هذه المبادئ مبدأ المشاركة في الربح والخسارة والغنم بالغنم والمتاجرة على أساس الملكية لا على أساس الدين؛ والالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية.

الحوكمة بمبادئها وخصائصها التي عرضنا لها من مسائلة وشفافية وعدالة تنفق وروح الإسلام، بل هي من المبادئ الأساسية للاقتصاد الإسلامي في العمل.

والمصارف الإسلامية تمثل عصب الاقتصاد الإسلامي وأمل المسلمين في التعامل بدون ربا والاستثمار بما يتفق مع الشريعة الإسلامية ولها دور اجتماعي واقتصادي وديني رائد في دعم المجتمعات الإسلامية.

تواجه هذه المصارف الإسلامية العديد من التحديات الداخلية والخارجية التي تهدد ما حققه من نجاح بل وتهدد كيانات قائمة بالفناء وتهدد الدور الاجتماعي والاقتصادي للمصارف الإسلامية في دعم المشروعات الوطنية.

وتتميز الحوكمة في المصارف الإسلامية كونها حوكمة ثنائية ناتجة عن وجود مجلسين

مختلفين هما :

1- مجلس الإدارة - مراقبة الجانب الإداري للبنك .

(1) هي المسؤولية أمام جميع الأطراف ذوي المصلحة في الشركة المنشأة

(2) هي تقديم صورة حقيقية لكل ما يحدث

(3) أي إمكان تقييم وتقدير أعمال مجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية

(4) أي يجب احترام حقوق مختلف المجموعات أصحاب المصلحة في المنشأة

2- هيئة الرقابة الشرعية - بهدف مدى توافق العمليات المصرفية مع الشريعة الاسلامية .

ويقترح بعض المراقبين إنشاء مجلس محلي أعلى للفتوى يتكون من صفوة الشيوخ والعلماء والخبراء ذوي المعرفة الرفيعة بأحكام الشرع وبالمعاملات المصرفية ليساهم في إثراء القرارات الشرعية وتفصيل العقود وتحديد شروطها وأحكامها بدقة من الناحية الدينية والتنظيمية بما يبتعد عن أي تدليس أو جهالة أو غرر .